

موريس متي

نهاية العام 2015 وصلت حصة **#قطاع تراخيص الامتياز** "**#الفرانشايز**" الى ما بين 4 - 5% من الناتج المحلي الاجمالي بعدما كان لبنان يؤمّن الاطر التقنية والقانونية لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فيما أظهر تقرير أصدره الاتحاد الأوروبي في العام 2012 أن حجم قطاع "الفرانشايز" في لبنان كان يصل الى ما يقارب الـ 1.6 مليار دولار ويؤمّن حوالي 100 ألف فرصة عمل ويشمل نحو 5500 نقطة بيع و1200 "ماركة وعلامة تجارية"، 450 منها مفاهيم تسويقية لبنانية و750 أجنبية. وكانت هذه الامتيازات اللبنانية التجارية تصل الى أكثر من 42 بلداً معظمها من الدول العربية وبعض الدول الأوروبية.

منذ العام 2019، والضربات التي يتلقاها هذا القطاع، مثله مثل كل القطاعات الاقتصادية والانتاجية اللبنانية، لا تتوقف، من الازمة السياسية الى الازمة المالية والاقتصادية وتبعات إجراءات الإقفال نتيجة انتشار فيروس **#كورونا** وغيرها، ما دفع العديد من المؤسسات العاملة في قطاع "الفرانشايز" الى الخروج من الاسواق اللبنانية، وأهمها مثلاً إعلان مجموعة الشايخ خفض حجم أعمالها في لبنان مع تقليص عدد فروع علاماتها التجارية مثل M&H و The Body shop و Starbucks. كما أغلقت المجموعة محالا عائدة لعلامات تجارية أخرى مثل PinkBerry و American Eagle، وغيرها. وشهد لبنان أيضاً في الأشهر الماضية إغلاق فروع عديدة لمؤسسات تجارية أخرى تندرج ضمن تراخيص الامتياز العاملة في البلاد ومنها مثلاً فروع لمتاجر ALDO و Burger King و GS و Zadig et Voltaire كما أقفلت نهائياً محل Hardee's و GAP وغيرها. كذلك أعلنت علامات تجارية إضافية خروجها من السوق اللبنانية ومنها Golden Goose و haagen dazs و Jacadi و Isabel marant و Just cavalli وغيرها.

وتشير البيانات الى ان أكثر من 50 ماركة عالمية أقفلت فروعها في لبنان منذ تشرين الثاني 2019 تراوح ما بين علامات ألبسة وأحذية ومستحضرات ومطاعم، ومنها ما كان يملك أكثر من 10 فروع. ويؤكد رئيس مجلس إدارة الجمعية اللبنانية لتراخيص الامتياز يحيى قصعة لـ"النهار" ان لبنان "كان في المرتبة الأولى كوجهة أساسية للسياحة العربية والعالمية للتسوق، ولكن للأسف تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في البلاد أدى الى خسارة هذه الأفضلية التي بدأت تتراجع منذ عام 2012". وبالفعل، بداية إنكماش القطاع كانت في العام 2012 ولو بنسبة ضئيلة وصولاً حتى العام 2019، حينها أصبح القطاع منهكاً. ونتيجة تبعات الازمة الطاحنة التي اندلعت نهاية العام 2019 وصولاً الى انفجار مرفأ بيروت، كانت الفاتورة مرتفعة جداً بالنسبة للقطاع على صعيد انخفاض القدرة الشرائية للمواطن وتراجع الطلب على السلع ما دفع عدداً كبيراً من أصحاب المصالح والمؤسسات الى أخذ قرار بالمغادرة مع إعادة النظر بحساباتهم وحجم إستثماراتهم في السوق اللبنانية. ويضيف قصعة: "التراجع الكبير للقطاع بدأ فعلياً في العام 2019 ليتسارع الانحدار في الأشهر اللاحقة مع تسارع الازمة وتدهور سعر الصرف والعوامل الأخرى التي ضربت العديد من القطاعات التي تندرج ضمن قطاع "الفرانشايز" مثل الملابس والمجوهرات والتصاميم وغيرها"، مشيراً الى ان "قطاع الملابس والازياء وحده خسر ما يقارب 80% من قيمته السوقية، والنسبة شبيهة أيضاً بما خسرته عالم الماركات الفاخرة. واستناداً الى أرقام الجمعية، ففي العام 2019 وحده تراجع قطاع الفرانشايز بحوالي 44% مقارنة مع العام 2018، وخسر القطاع من قيمته السوقية بين عامي 2019 و2021 أكثر من 75%". ويعتبر قصعة ان "من الصعب حالياً تقييم الخسائر الفعلية للقطاع". وتشير الأرقام الى ان المبيعات في قطاع الملابس والتجهيزات الرياضية تراجعت منذ بداية الأزمة في لبنان بأكثر من 65% بعدما تراجعت بنسبة تقارب 55% بين 2012 و 2019. أما قطاع الكماليات ويضم مثلاً الساعات والمجوهرات، فقد تراجع بنحو 75% الى 80% تقريباً منذ العام 2019. ويعود قصعة ليشير الى انه "في العام 2012 كان في لبنان ما يقارب 1100 علامة تجارية وبرانداً ضمن الفرانشايز، 50% منها علامات تجارية لبنانية لديها فروع في الخارج، و50% أخرى ماركات أجنبية لديها فروع في هذا البلد، وقد تراجع عددها في نهاية العام 2019 الى ما بين 880 الى 900 علامة"، مقدراً ان يكون عددها قد وصل حالياً الى ما بين 420 الى 430 علامة حداً أقصى حيث بات من الصعب إحصاء التراجع الهائل في القطاع الذي يشهد إقفالات بالجملة للمؤسسات والمحال والعلامات التجارية، ما يعني ان التراجع في القطاع لا يقل عن 85%. كما يقدر قصعة عدد العاملين في القطاع حالياً بمعدل 40 الفا حداً أقصى، ما يعني خسارة 60 الف فرصة عمل في 10 سنين بدل زيادتها أضعافاً إضافية.

يدفع قطاع تراخيص الامتياز مثله مثل كل القطاعات فاتورة الانهيار الاقتصادي التاريخي الذي يشهده لبنان وتبعاته من انهيار لسعر الصرف والإقفال بالمئات للمؤسسات والمحال التجارية، وايضا الدمار الهائل الذي خلفه انفجار مرفأ بيروت ما دفع العديد من الأسواق والمصالح التجارية إلى الاعلان عن إقفال أبوابها والانسحاب من السوق لوقف التكاليف والخسائر، لكن قصعة يوضح ان بعض العلامات ما زالت صامدة في وجه الازمة وهي التي عززت علاقاتها التجارية والاستثمارية مع الاسواق الخارجية، ما يساعدها على تأمين إيرادات بالفريش دولار ومنها بعض المطاعم اللبنانية والسلع الغذائية والحلويات، لكن هذه العلامات لا تشكل سوى 20% الى 25% بالحد الأقصى من حجم القطاع.

ويختم قصعة بالتأكيد ان "هذا القطاع يمكنه ان يعود الى سكة التعافي فور إعادة بناء الثقة بالاقتصاد اللبناني، مثله مثل اي قطاعات أخرى"، داعياً أركان الدولة والمسؤولين إلى "إدراك أهمية لمّ النسيج الوطني حول نقاط الالتقاء واطفاء نار الخلافات وتأليف حكومة في أسرع وقت، تكون قادرة على انتشال لبنان من أزيمته لان الانهيار يتسارع ويتخذ منحى أكثر مأسوياً".